آليات البنك المركزي العراقي في المحافظة على استقرار السيولة في المصارف التجارية (المصرف الاهلي العراقي ومصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل - حالة دراسية)

أ.م.د.عبد الرحيم مكطوف الطائي*

المستخلص

تسعى هذه الدراسة إلى بيان الدور الذي يضطلع به البنك المركزي في المحافظة على استقرار السيولة من خلال الآليات التي يمتلكها ويمكن تطبيقها في المصارف التجارية العاملة في العراق .

كما حاولت الدراسة تحديد مؤشرات قياس ومتابعة السيولة وإنعكاسها على السوق النقدية والمالية بما يضمن قدرة المصارف على الإيفاء بالتزاماتها المالية الأمر الذي يدعوها إلى اعتماد استراتيجية قابلة للتجديد والابتكار من خلال الاهتمام بالبحث والدراسات حول الجدوى الاقتصادية لتقويم الأداء وفقاً لمواصفات الخدمة المصرفية العالمية،وتم اختيار كل من المصرف الأهلي العراقي ومصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل كحالة دراسية.

Abstract

This study aims at describe the role of the Central Bank in maintaining liquidity through mechanisms that can be applied in commercial banks operating in Iraq.

The study attempted to determine indicators for measuring and monitoring the liquidity and it is reflection on the monetary and financial market to ensure the ability of the banks to meet their financial obligations which call these banks to adopt a renewal able strategy through taking in to consideration the studies of Economic feasibility to Evaluate the performance specifications according to the serves measures in the international banking , Then We chose The private Iraqi Bank and Bank the economy Bank for investment and financing as case as study .

المقدمة:

يُعدّ موضوع السيولة من المواضيع المهمّة في المصارف التجارية، وشغلها الشاغل في عملها اليومي. فقد يخسر المصرف عدداً من زبائنه نتيجة عدم توفر السيولة الكافية أو عدم إمكانية تلبية طلباتهم في الوقت ألمناسب وبالعكس من ذلك فقد يحتفظ المصرف بسيولة تفوق

*وزارة التربية / التعليم المهني

حاجته مما يفقده فرصة الربح المتاحة ،الذي سيؤدي إلى حالة الاستخدام غير الصحيح للموارد المتاحة ومن هنا برزت الحاجة الملحة للبنك المركزي بضرورة المحافظة على استقرار السيولة في المصارف لمواجهة الاخطار التي قد تواجهها تطبيقا لمبدأ مواءمة مصادر الأموال وإستعمالاتها أو الطلب عليها من أجل تحقيق حالة من الاستقرار النقدي والمالي في الاقتصاد العراقي .

مشكلة البحث:

تكمن المشكلة في صعوبة تقدير مستوى السيولة المصرفية التي ينبغي على المصارف التجارية الإحتفاظ بها والتي تضمن لها الوفاء بجميع الإلتزامات المالية، وتمكنها في ذات الوقت من تحقيق أقصى الاستثمارات والأرباح.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل مفهوم ومكونات السيولة المصرفية ،وتقييم مؤشرات كفاية السيولة المصرفية ومعدلات الربحية ،فضلا عن توضيح طبيعة العلاقة بين السيولة المصرفية والربحية وبيان دور الأدوات المستخدمة من قبل البنك المركزي للمحافظة على استقرار السيولة والمتمثلة بأدواته الكمية والنوعية.

فرضية البحث:

إن للبنك المركزي دورا مهما في تحقيق السيولة لدى المصارف التجارية والتي تؤثر بدورها على استقرار الاقتصاد المحلي بسبب عدم قدرة المصارف التجارية على تحقيق هذا الاستقرار.

حدود البحث:

إمتدّت الحدود الزمانية للسنوات (2010–2011–2012) ، أمّا الحدود المكانية للدراسة فقد تحدّدت بمصرفين تجاريين في العراق من مجموع ستة عشر مصرفاً مسجّلاً في نشرات بورصة العراق للأوراق المالية وهما مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل والمصرف الاهلي العراقي.

المحور الأول
الإطار النظري للبحث
اولا. مفهوم السيولة في المصارف

يُقصد بالسيولة المصرفية أنّها قدرة المصرف على مواجهة إلتزاماته المالية، والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودّعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات المقترضين[1]، وتُعرف ايضا بأنّها قدرة المصرف على التسديد نقداً لجميع إلتزاماته التجارية، وعلى الاستجابة لطلبات الإئتمان، أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصارف، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة[2]. أو هي مدى توافر أصول سريعة التحويل إلى نقد بدون خسائر في قيمتها لمقابلة الديون المستحقة في مواعيدها دون تأخير[3].

يتبين من هذه التعاريف أنّ السيولة مسألة نسبية، لها متغيران: المتغير الأول هو الأصول السائلة. والمتغير الثاني هو سحوبات المودّعين وطلبات الإئتمان. وبطبيعة الحال تختلف الأصول السائلة في درجة سيولتها، أي في إمكانية تحويلها إلى نقدية بدون خسائر، أو بخسائر يتمّ تحويلها نتيجة هذا التصرف. ومن

ناحية أخرى فإنّ قيام المودعين بسحب ودائعهم مع تزايد طلبات الإئتمان تجعل السيولة في المصارف التجارية مسألة حساسة وخطيرة. ففي الوقت الذي يمكن أن يُطلب من أي دائن في أية شركة صناعية أو زراعية أو عقارية مهلة للسداد، نجد أنّ الأمر يصبح خطيراً لو أنّ المصرف طلب من المودعين الإنتظار لحين تدبير الأموال، وعلى ذلك فإنّ نقص السيولة للمصرف ربما يكون مميتاً له وللاقتصاد الوطني ككل.

إنّ ضعف السيولة يذكرنا بتعثر عدد غير قليل من المصارف، ولولا تدخّل الحكومة بدعمها لحدَث تدهور في الاقتصاد الوطني، وإنّ إفلاس بنك أنترا في لبنان من الامثلة على ما يحدث لمصرف نتيجة الطلب المفاجيء لأموال بعض الزبائن، ممّا دفعه الى التوقف عن الدفع وإقفال أبوابه، ليس بسبب عجز في ميزانيته، وإنّما بسبب فقدانه السيولة.

إنّ كمية السيولة التي يجب أن يحتفظ بها المصرف أو الجهاز المصرفي ، ككل هي مشكلة من المشكلات الرئيسة في إدارة المصرف، إذ أنّ زيادة السيولة تعني أنّ المصرف أو الجهاز المصرفي يضحّي بأرباحٍ كان من الممكن تحقيقها لو تمّ توظيف تلك الأموال السائلة، أو إنّ المصرف أو

الجهاز المصرفي لا يقوم بواجبه على الوجه الأكمل في تحريك أو تدعيم متطلبات الإقتصاد القومي.

وفي أي شركة صناعية، فإنّه من الممكن عمل ترتيبات للسيولة بوضع خطة للتدفقات النقدية المنتظر ورودها وربطها بالتدفقات النقدية المتوقع حدوثها، بحيث لا يحصل توقف عن دفع أية مطلوبات من ناحية، ولا تكون هناك أصولاً سائلة أو نقدية أكثر من اللازم من ناحية أخرى.

أمّا المصارف التجارية، فإنّ الودائع الجارية ، التي تمثل الجزء الأعظم من إجمالي الودائع، عبارة عن ودائع تحت الطلب، أي إنّ المصرف لا يستطيع أن يتوانى لحظة إلاّ للإستجابة لطلب زبائنه، كما أنّه لايتمكن أن يتأخر في صرف قيمة القرض إذا ما توافرت الشروط، ومن ثم فإنّ مشكلة الإدارة في المصارف التجارية هي في الإحتفاظ بقدر ملائم دائماً من الأصول السائلة لمواجهة طلبات الزبائن.

وهناك سببان رئيسان يجعل المصارف التجارية أكثر من غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة كالمصارف المتخصصة وشركات التأمين تهتم بموضوعة السيولة: الأول أنّ نسبة مطلوباتها النقدية إلى مجموع مواردها كبيرة جداً، والثاني أنّ قسماً كبيراً من مطلوباتها يتألف من إلتزامات قصيرة الأجل.

ثانيا، مكونات السيولة المصرفية،

يُمكن تقسيم مكونات السيولة المصرفية إلى جزأين رئيسين:

الجزء الاول، الإحتياطيات الأولية،

هي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون أن يكسب منها عائداً، وتتألف هذه الإحتياطيات على مستوى المصرف الواحد من خمسة مكونات، هي:

أ-النقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق،

يشمل مجموع الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والمسكوكات. وتسعى المصارف التجارية إلى تقليل هذا المجموع إلى أقل حدّ يمكّنها من مواجهة إلتزاماتها المصرفية تجاه الآخرين. وإنّ السبب في ذلك

يعود إلى أنّ هذا الرصيد لا يُدرّ أيّة عوائد، كما أنّه قد يتعرض إلى التلاعب من قبل الموظفين في الداخل، وقد يتعرّض إلى السرقة من الخارج، خاصة في المناطق غير الآمنة[4].

ب-الودائع النقدية لدى البنك المركزي:

تنص التشريعات الحديثة على إلزام المصرف التجاري بالإحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة نقد سائل لدى البنك المركزي، والتي تعرف بنسبة الإحتياطي القانوني. والبنك المركزي لا يدفع أيّة فوائد على نسبة الإحتياطي القانوني الذي يودّعه المصرف التجاري لديه، ولكن إذا زادت نسبة الإيداع عن النسبة المقررة التي نصّت عليها القوانين، فإنّ البنك المركزي يدفع فائدة على هذه الزيادة المودّعة لديه[5].

ج-الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى:

وهي الأموال التي يودعها المصرف التجاري لدى المصارف المحلية الأخرى من أجل مقاصة الصكوك وتحصيل فقرات أخرى من الديون، ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت المصارف المودّعة صعوبة في تشغيل النقد لديها أو زادت علاقاتها الصيرفية مع المصارف المراسلة داخل البلد وخارجه.

د-الصكوك تحت التحصيل:

وتمثل الصكوك المودعة في المصارف الأخرى، والتي لم يتم استلام قيمتها لحد الآن(6).

ه-الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج:

تستطيع المصارف التجارية الإحتفاظ بأرصدة نقدية لدى المراسلين في خارج البلد، ممّا لا يزيد على نسبة معينة تحددها طبيعة السياسة النقدية والإقتصادية في ذلك البلد، من مجموع قيم اعتماداتها المستندية القائمة والتزاماتها الأخرى.

وتنقسم الإحتياطيات الأولية من حيث مشروطيتها القانونية إلى نوعين، هما:

- الإحتياطيات القانونية:

تشمل مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية التي يحتفظ بها المصرف وفقاً للسياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي، فالجزء النقدي من هذه الأموال يكون ضمن الإحتياطيات الأولية التي تأخذ شكل نقد في الصندوق، وودائع لدى البنك المركزي(7)، والجزء شبه النقدي يكون

ضمن الإحتياطيات الثانوية، الذي يأخذ صور حوالات الخزينة وسندات الحكومة. وللإحتياطيات القانونية فوائد، أهمها أنّها تُعدّ عاملاً واقياً لسيولة المصرف والمحافظة على سلامة مركزه التنافسي، وذلك من خلال تأدية الإلتزامات المترتبة عليه في مواعيد الإستحقاق المتفق عليها، كما أنّها تعمل على تعزيز ثقة السلطات الرقابية وثقة الزبائن بقدرة المصرف في المحافظة على أموال المودعين وعدم المغالاة في توظيف أموال الغير في أنشطة ما قد ينجم عنها مخاطر معيّنة، ويسهل عليها أن تكون الملجأ الأخير للإقراض[8].

كما وتعاني الإحتياطيات القانونية من سلبيات أهمها أنّها تتمثل في تقييد قابلية المصرف في منح القروض والقيام بالإستثمارات، وهذا يؤدي إلى تقليل ربحيته، وكأنّ هذه الإحتياطيات نوع من أنواع التكاليف التي يجب أن تتحملها المصارف لقاء القيام بأعمالها، فكلما انخفضت هذه الإحتياطيات زادت قابلية المصرف على الإقراض والإستثمار، ومن ثم زادت ربحيته.

إنّ وجود جزء من الإحتياطيات القانونية على شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة (أموال شبه نقدية) له غرضان هما: الأول مساعدة المصارف على تحقيق أرباح متواضعة من بعض احتياطياتها القانونية. والثاني تشجيع المصارف التجارية على مسك الدين العام، الذي هو عبارة عن قروض مقدمة من

المصارف إلى الحكومة، وتكون لفترات قصيرة الأجل، كما في حوالات الخزينة، وطويلة الأجل، كما في السندات، وهي تمثل دَيناً على الدولة لتغطية العجز الحاصل في ميزانيتها[9].

-الإحتياطيات العامة:

وهي الأموال النقدية وشبه النقدية التي لا يحتفظ بها المصرف بموجب تشريعات السلطة النقدية، وإنما يحتفظ ببعض منها ويستخدم بعضاً آخر وفقاً لسياسته المصرفية(10).

الجزء الثاني: الإحتياطيات الثانوية

هي عبارة عن موجودات سائلة في المصارف تدرّ لها عائداً، وتشتمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، وتحقق هذه الإحتياطيات في مجال السيولة فوائد متعددة ، منها ،أنّها تسهم في تدعيم الإحتياطيات الأولية، وفي استيعاب ما يفيض من الإحتياطيات الأولية عن متطلبات المصرف، وكذلك إنّها تسهم في تحقيق نسبة من أرباح المصرف[11].

والإحتياطيات الثانوية تتكون من جزئين، الأول محدد قانوناً، ويسمى بالإحتياطيات القانونية، والذي يأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة، ويظهر هذا الجزء واضحاً عندما تحتاج الدولة إلى أموال لتمويل العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة لزيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة، أما الجزء الثاني من الإحتياطيات الثانوية، فيكون محدداً بحسب سياسة المصرف التجاري ذاته، أي إنّها تعد بمثابة إدخار يُستخدم عند الحاجة إليه، كأن يتم تحويل جزء منه إلى إحتياطيات أولية، أو تحويل جزء من الأخيرة إليه.

إنّ المصارف التجارية كغيرها من منشآت الأعمال، تسعى إلى زيادة أرباحها، ومن ثم ليس من مصلحتها الإحتفاظ باحتياطيات أولية تفوق حاجتها الفعلية، أي إنّها يمكن أن تستخدم جزءاً من أموالها في إستثمارات قصيرة الأجل، كشراء الأوراق المالية، والأوراق التجارية التي هي فضلا عن أنّها مربحة، فإنّها تتمتع بسيولة عالية[12].

ثالثا: مفهوم السوق النقدية

نعني بالسوق النقدية، مجموعة الأسواق المنظمة للتعامل في الأدوات الائتمانية[13]، فهي سوق تعامل أدوات الائتمان بين المصارف الذي يضمن تحقيق التوازن اليومي بين آجال العمليات الدائنة والمدينة للمؤسسات الائتمانية ،إذ تقوم المصارف بعرض فوائضها لدى هذه السوق ،كما تحصل منه.على القروض اللازمة استنادا الى وضعية احتياطياتها لدى البنك المركزي ، فضلا عن كونها سوق للعمليات الائتمانية قصيرة الأجل والتي تسمح بتدخل مختلف المؤسسات النقدية ممثلة بالبنك المركزي والمصارف التجارية ،إلى جانب بعض المؤسسات المالية غير المصرفية،كشركات التأمين ، مؤسسات التوفير...الخ.

وبهذا الشكل فإن السوق النقدية هي الميكانيكية التي يتم بموجبها ومن خلالها تداول رؤوسا للأموال القصيرة الأجل ،ففي هذه السوق يترك عرض وطلب الأموال القابلة للاقتراض لمدة تقل عن عام ،فيتولد عرض هذه الأموال من جانب كل من يرغب في توظيف مدخراته عن طريق

التخلي عن منافع نقوده لمدة قصيرة مقابل حصوله على عائدها ،بينما يتشكل الطلب عليها من جانب جميع الراغبين في الحصول على منافع نقود الغير لمدة قصيرة في نظير دفع فائدة محددة عنها ،كذلك فإن السوق النقدية هي تجمع موضوعي وشخصي يهدف الى التعامل في الأصول النقدية، فموضوع المبادلة في هذه السوق يتعلق بنوع خاص من الأصول الرئيسة، متمثلا بسيولتها النسبية ،وهي تتعدد في أشكالها وأحجامها وأهمها سندات الخزينة والأوراق التجارية والمالية، وغيرها من الأدوات المالية التي يطلق عليها شبه النقود، والتي يتعين بها أن تتصف بسهولة تبادلها دون نفقات كبيرة ،وهي كلها تمثل سندات تعبرعن مديونية قصيرة الأجل.

ان السوق النقدية تختلف عن سوق رأس المال بما يأتي :-

1- السوق النقدي سوق يتعامل في الائتمان قصير الأجل، أما السوق المالي فهو يتعامل في الائتمان طويل الأجل ومن هنا فان سعر الفائدة في السوق المالي أعلى منه في السوق النقدي[14].

2- يعتمد السوق النقدي في ممارسة عملياته على الفوائض النقدية لديه، أما السوق المالي فيعتمد في تقديم الائتمان على رأسمال المصارف وعلى القروض التي تعقدها في السوق نفسها والتي تصدرها في صورة سندات.

3-السوق النقدي يمول العمليات التجارية في الغالب وغرضه تيسير عملياتها ، أما السوق المالي يمول الصناعة والزراعة وعمليات اكتساب وتحسين رأس المال الثابت.

4- السوق النقدي يتعامل في ما يسمى بالأوراق التجارية من كمبيالات وإذونات الخزينة وغيرها أما السوق المالي فيتعامل في الأوراق المالية من أسهم وسندات.

5- يزود السوق النقدي المشروعات برأس مالها العامل ،أما السوق المالي فهو يزودها برأس مالها اللازم للتأسيس أو التجديد.[15].

6-وأخيرا يمكن القول بان السوق النقدي هو سوق الادخار أي السوق الذي يحرك الأموال السائلة التي يرغب أصحابها في ادخارها، أما السوق المالي فهو سوق استثمار أي السوق الذي يحرك الأموال التي تسعى وراء الاستثمار سواء في البنوك أو في البورصة.

ونستطيع في الواقع أن نمثل السوق النقدي للمصارف التجارية والبنك المركزي كمدخلين رئيسيين وبعض المؤسسات المالية غير المصرفية كمدخل إضافي ، بينما يمثل السوق المالي بمختلف المؤسسات المالية الاستثمارية التي توظف فوائضها المالية على المدى الطويل غالبا ،وبذلك فإن سوقي المال والنقد يشكلان معا سوقا وطنية تعمل على تعبئة المدخرات ودفعها لقنوات

التمويل بأعلى درجة من الكفاءة والفاعلية .ومن ثم قد تلجأ البنوك التجارية إلى السوق المالي لمباشرة عمليات البيع والشراء كما أن السوق المالي قد يلجأ للبنوك التجارية ليحصل منها على الأموال اللازمة لإتمام بعض عمليات المضاربة.

☐ رابعا. أهمية السوق النقدية

ترجع أهمية السوق النقدية بشكل أساسي الى دورها في إعادة تجديد سيولة البنوك التجارية في تلبية متطلبات الاقتصاد بصفة عامة[16].

ومن وجهة نظر الاقتصاد المحلي يؤمن وجود هذه السوق سرعة حصول المقترض على الأموال التي يحتاجها ،كما يؤمن للمقترض إمكانية تحويل أصوله المالية قصيرة الأجل بسرعة إلى أرصدة نقدية سائلة وكما ياتي:

1. من وجهة نظر المصارف المركزية يعد السوق وسيلة مهمة في حركة حجم الإحتياطيات النقدية للمصارف التجارية والتأثير على مستويات الفائدة سواء قصيرة الأجل أو طويلة الأجل وكلها من الأمور الحاسمة عند رسم السياسة النقدية .

2. توافر أدوات الدفع للجهاز المصرفي ،وبذلك ستمكنه من القيام بدوره في تمويل النشاط الاقتصادي الجاري من تجارة وصناعة واستهلاك ، فالمشروعات الاقتصادية تحتاج أثناء تنفيذها خطتها الإنتاجية السنوية إلى أصول نقدية سائلة لشراء المواد الأولية ودفع الأجور للعمال وغيرها من العمليات المرتبطة بالنشاط الإنتاجي وتجدده[17].

كما أن الأفراد يحتاجون إلى الائتمان الاستهلاكي عندما تعجز مواردهم النقدية السائلة خاصة عن مواجهة متطلباتهم ،وكذلك الأمر بالنسبة للحكومة لمواجهة نفقاتها الجارية والطارئة والتي تتجاوز الإعتمادات الواردة في الميزانية ،ويعد قطاع التجارة أكثرالمجالات استخداما للموارد النقدية والتسهيلات الائتمانية، حيث يحتاج هذا القطاع إلى ضمانات مصرفية وإعتمادات مفتوحة ،يستطيع من خلالها أن يغطي احتياجاته من ألأصول النقدية ،لتأمين استيراد بضائعه من الخارج أو تسويق منتجاته في الداخل ومن خلال العمليات المتقدمة تجد البنوك التجارية مجالا لتوظيف فوائضها النقدية لديها والمتمثلة في الأرصدة الدائنة للمصرف التجاري لدى البنك المركزي(السيولة)عن طريق عرضها في السوق النقدية.

ومن الواضح أن صلاحية السوق النقدي هي لتأمين سيولة النظام المصرفي ،ويتوقف اتساع السوق النقدي على تنوع الأصول التي تباع وتشترى فيه ، وعلى مدى توافر القدر الملائم لسد

حاجيات التعامل منها ، وكذلك تحويل تلك الأصول الى نقود عند الضرورة ،الأمر الذي يتوقف على مبلغ نشاط التعامل ،وعلى مقدار ما يتوفر للسوق من الموارد .وعموما تشترك البلاد الحديثة العهد بالنظام المصرفي ومعظمها بلدان في أوائل مراحل النمو الاقتصادي بقصور أسواقها ألنقدية ويرجع ذلك إلى ضيق نطاق التعامل بالأوراق التجارية في المعاملات الداخلية وعدم توافر أسواق يعتد بها للتعامل في الأموال المقترضة ،وقد أتجهت الجهود في كثير من هذه البلدان إلى إنماء سوق نقدي في أذونات الخزانة، ولم يمض وقت كاف للحكم على مدى نجاح هذه المحاولات.

☐ المحور الثاني
☐ وظائف ورقابة البنك المركزي
☐ على المصارف التجاريـــــــة

أولا، وظائف البنك المركزي:-

تتلخص وظيفة البنك المركزي الأساسية فى الرقابة على المصارف التجارية وتنظيم الائتمان بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية ،ورقابة البنك المركزي على المصارف التجارية تتم من خلال علاقته بهذه المصارف ، فهو بالنسبة لهم بنك البنوك والمقرض الاخير عند الحاجة ، كما أنه بنك الدولة ومصدر أوراق المصارف. وسنتعرف فيما يأتي على أهم هذه الوظائف:-

1، وظيفة اصدار النقد ،البنكنوت او النقود القانونية،

إذا كان من المتفق عليه ان يحتكر البنك المركزي حق اصدار النقود الورقية ، فان التساؤل يثار عن مدى حريته في الاصدار ،في هذه الحالة نجد انفسنا امام مبدأين،اولهما.ما يعرف بمبدأ الاصدار المقيد ، ومؤداه تقييد حرية البنك في الاصدار النقدي ،لان خلاف ذلك سيؤدي الى التضخم , أما المبدأ الثاني فهو منح البنك حرية تامة في الاصدار على أساس أن البنك لا يصدر كل انواع النقود فإذا ما تحدد للبنك المركزي نظام الاصدار سيستطيع البنك أن يؤثر في عرضها بشكل مباشر عن طريق تحديد كمية من وسائل الدفع الموجودة في التداول وهي النقود الورقية[18].

2،وظيفته كبنك للبنوك،

يقف البنك المركزي من المصارف التجارية كما يقف البنك التجاري من الأفراد والمشروعات ،فهو يقرض المصارف التجارية ويكون بذلك المقرض الأخير في النظام المصرفي ، فيعيد خصم الأوراق التجارية وأذونات الخزانة للبنوك التجارية بعد إن قامت هذه بخصمها للأفراد والمشروعات .

ومن أهم وظائف البنك المركزي التى يقوم بها بالنسبة للمصارف التجارية مايأتي:

أ.الاحتفاظ بودائع المصارف التجارية : إذ جرى العمل بان تحتفظ المصارف التجاريه لدى البنك المركزي بجزء من ارصدتها النقدية السائلة وان هذا الجزء يتم تحديده اما عن طريق العرف او طريق القانون .

ب.إقراض المصارف: المقصود بهذه الوظيفة هو إستعداد البنك المركزي على الدوام لمد يد العون للسوق الائتماني في حالات الضيق المالي أو عند الضرورة بوضعه مايلزم من الأرصدة النقدية الحاضرة تحت تصرف المصارف التجارية.

ج. تسويه عمليات المقاصة بين المصارف : المقاصة هي أسلوب خاص لتسوية الديون ما بين طرفين كل منهما مدين للآخر ودائن له في الوقت ذاته ، بحيث يدفع الطرف المدين بالمبلغ الأكبر إلى الطرف الآخر وهو يمثل الفرق ما بين مبلغي الدينين.

3. وظيفة تقديم الاستشارة للحكومة (بنك الحكومة):-

يعد البنك المركزي وكيل الحكومة ومستشارها المالى في جميع عملياتها المالية وتتلخص خدماته فيما يأتي[19]:-

أ. يقرض الحكومة عند الحاجة عن طريق اصدار عملات ورقية جديدة مضمونة بالسندات.

ب. مسك حسابات المصالح والمؤسسات الحكومية ،إذ إن الحكومة تودع كل أو بعض أموالها لديه وتسديد ديونها بشيكات مسحوبة عليه (نيابة عن الحكومة).

ج. إصدار ودفع الفوائد وتسديد القروض نيابة عن الحكومة .

د. القيام بالخدمات المصرفية التي تطلبها الحكومة .

ه. مراقبة الائتمان كما ونوعا وتوجيهه وجهة تتفق مع سياسة نقدية مرغوبا فيها.

و. إدارة احتياطيات البلد من العملات الاجنبية ومراقبة احوال التجارة الخارجية ، بغرض المساهمة في تحقيق استقرار أسعار الصرف الاجنبي[20].

ثانياً: الرقابة على المصارف التجارية:

تنبع أهمية الرقابة من أهمية الدور الذي تؤديه في الحياة الاقتصادية ،وتخدم هذه العملية عدة فئات نذكر منها ادارة البنك ،المودعين ، الزبائن والسلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي ، لأنها تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني ، وهناك ثلاثة أنواع من الرقابة على

البنوك ،الرقابة الداخلية التي تتولى القيام بها اجهزة خاصة ضمن الهيكل التنظيمي للبنك وتتجلى أهميتها من خلال فاعلية طريقة أداء نظام الرقابه الداخلية ومقوماته ،والرقابة الخارجية التي من خلالها تخضع المصارف التجارية لرقابه لجنة بنكية تضمن حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها المصارف والمؤسسات المالية ومعالجة المخالفات المثبتة[21]

،ورقابة البنك المركزي وهي اكثر انواع الرقابة على البنوك أهمية وشمولا، إذ يقوم جهاز الرقابة في البنك المركزي بزيارات ميدانية لمختلف البنوك من خلال بعض الأقسام وخاصة فيما يتعلق بتسهيلات الإقراض[22] .

ثالثا: أدوات الرقابة على السيولة المصرفية:

يستخدم البنك المركزي وسائله النقدية والائتمانية لتحقيق رقابته وسيطرته على الائتمان المصرفي كمهمة اساسية يتولاها دون غيره من مؤسسات الجهاز المصرفي بهدف زيادة النمو والتنمية الاقتصادية .

ويمكن تقسيم الرقابة المصرفية والائتمانية للبنك المركزي في ثلاثة مجالات، وفقا للأساليب والسياسات التي يستخدمها وتبعا لطبيعة النظام الاقتصادي المتبع، ودرجة تطوره الاقتصادي وهذه المجالات هي كما يأتي[23]:

1. الرقابة الكمية:

إن الهدف من استخدام أدوات الرقابة الكمية يتحدد في التأثير على حجم الائتمان المصرفي ، والذي ينعكس بدوره على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال عاملين هما[24] :-

أ- حجم الاحتياطيات النقدية المتوافرة لدى المصارف .

ب- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني تجاه الودائع التي تحتفظ بها المصارف . فإذا استطاع البنك المركزي من التأثير على هذين الجانبين ، فإنه سيكون قادرا على فرض رقابته على نشاط المصارف التجارية في تكوين الائتمان ، ويمكن تناول أهم وسائل البنك المركزي في مجال الرقابة الكمية على الائتمان المصرفي في ثلاث وسائل كمية هي:

الوسيلة الأولى، سياسة سعر الخصم :-

يعد سعر الخصم أو كما يسمى سعر اعادة الخصم , بمثابة سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من المصارف التجارية مقابل إعادة خصمه لما يقدم إليه من كمبيالات ، كذلك يحصل البنك المركزي على سعر الخصم عند تقديمه قروض وسلف مضمونة بمثل هذه الأوراق إلى المصارف التجارية[25] .

وتعلن البنوك المركزية عن الاسعار المستعدة لإعادة الخصم بموجبها من وقت لآخر ، وبحسب ما تقتضيه تقديرات هذه البنوك المتناسبة مع سيطرتها وتوجيهها للنشاط الائتماني والمصرفي ، وفيما إذا كان يحتاج للمزيد من التنشيط أو التقييد[26] .

وتسلك سياسة سعر الخصم الهادفة إلى التأثير على إجمالي الاحتياطيات النقدية المتوافرة لدى الجهاز المصرفي في اتجاهين هما :

1- تحديد الشروط الواجب توافرها في الاوراق التي يقبل البنك المركزي خصمها أو يسمح بالإقراض بضمانها للمصارف التجارية مع امكانية تعديل هذه الشروط بين مدة وأخرى بحسب الأحوال المصرفية والائتمانية التي تقتضي ذلك .

2- تعديل الكلفة أو النفقة التي تتحملها المصارف عن طريق تغيير سعر الخصم.

وبما أن التغيير في كلفة الاقتراض من البنك المركزي للمصارف التجارية يؤدي إلى تغيير مقابل في اسعار الفائدة التي تتقاضاها المصارف عن قروضها للأفراد والمشروعات ، لذلك يترتب عليها تغيير في أسعار الفائدة في السوق بوجه عام بما ينتج عنه التأثير في حجم الائتمان المصرفي .

فعلى سبيل المثال، لو أراد البنك المركزي إحداث انكماش وتقليص حجم الائتمان المصرفي ، فيمكنه رفع سعر الخصم مما يؤدي إلى إرتفاع أسعار الفائدة على القروض وخاصة للأجل القصير ، فينخفض نتيجة لذلك الطلب على الاقتراض من المصارف أو تحديد القروض السابقة بالنظر لارتفاع كلفتها ، فينخفض الائتمان المصرفي , والعكس صحيح أيضا ، إلا أنه من الملاحظ وفي أغلب الأحيان أن تأثير خفض سعر الخصم غير فاعل تماما في أثناء الأزمات الاقتصادية ، وخاصة عندما تتوافر احتياطيات نقدية كبيرة لدى المصارف التجارية تبقى عاطلة ويصعب استثمارها وإقراضها لانخفاض الطلب عليها في السوق مما يترتب

على ذلك عمليا عدم لجوء المصارف التجارية إلى البنك المركزي للاقتراض منه أو لخصم الأوراق المالية لديه ، مما يفقد البنك المركزي استخدام أداة سعر الخصم للتأثير على حجم الائتمان

المصرفي ، إلا أنه يبقى لسياسة سعر الخصم تأثير مهم على المصارف التجارية ، ويمثل مؤشـــرا لإتباع هذه المصارف اتجاها انكماشيا أو توسيعا في نشاطها الائتماني واستثمارها المصرفي .
كما أن سياسة سعر الخصم تستوجب وجود سوق نقدية متطورة يكون فيها التعامل نشطا بالأوراق التجارية وبقية أدوات الائتمان المصرفي قصيرة الآجل ، ومثل هذه السوق لا تتـــوفر عـــادة فـــي البلدان النامية لهذا فإن وسيلة سعر الخصم ذات أهمية متواضعة في البلدان النامية .

الوسيلة الثانية: عمليات السوق المفتوحة

ويقصد بعمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي ببيع وشراء الاوراق المالية الحكوميـــة مـــن تلقاء نفسه في السوق المالي والنقدي لهذا يحتفظ البنك المركزي بمحفظة تضم السندات الحكومية ذات الآجال المتفاوتة وتسمى عادة هذه المحفظة بالمحفظة الاستثمارية[27] .
ويعود سبب دخول البنك المركزي بائعا ومشتريا للسندات والأوراق المالية والنقديـــة المتوســـطة والطويلة والقصيرة الآجل في السوق المالي والسوق النقدي إلى محاولته للتأثير علـــى النشـــاط الاقتصادي من خلال التأثير على قدرة المصارف والأفراد في التوسع أو التقليص لحجم نشـــاطهم الائتماني والاستثماري .
فعندما يبيع البنك المركزي السندات في السوق ، فانه يقصد من ذلك تخفيض حجم الارصدة النقدية الموجودة لدى المصارف التجارية والأفراد ويزيد بنفس الوقت من حجم أرصدته النقدية باعتبار أن المشترين للسندات سيدفعون ثمنها نقدا أو بصكوك إلى البنك المركزي ، وهو بهذا الاجراء يقلص من حجم عرض النقد ومن السيولة المحلية الاجمالية للاقتصاد الوطني .
أما عندما يقوم البنك المركزي بشراء السندات الحكومية من السوق المالي ، فانه بذلك يزيد من حجم الارصدة النقدية لدى المصارف التجارية والأفراد , إذ يقوم البنك المركزي بدفع ثمن هذه السندات للبائعين نقدا أو بصكوك مصرفية ، وهو بهذا الإجراء يضيف إلى عرض النقد وإلى إجمالي السيولة المحلية للاقتصاد الوطني , فمثلا أن دخول البنك المركزي للسوق المالي بائعا أو مشتريا للسندات يهدف إلى تقييد أو تنشيط الوضع الاقتصادي ،وإن كانت فاعلية سياسة عمليات السوق المفتوحة غالبا ما تكون متواضعة في حالات الازمات الاقتصادية ، لأن المصارف التجارية لا تقوم بالضرورة باستثمار مواردها وأرصدتها النقدية المتاحة لديها في أثناء الانكماش الاقتصادي ، كما أنها لا تندفع في شراء السندات الحكومية من البنك المركزي في أثناء حالات التضخم الاقتصادي ، فضلاً عن أن الافراد سينطبق عليهم ما ينطبق على استثمارات المصارف

التجارية في أثناء الأزمات الاقتصادية , خاصة وأن عامل التوقعات يكون من العوامل المهمة في تقرير نوع استثماراتهم وتحديد الارباح المتوقعة في المستقبل .

هذا وأن سياسة عمليات السوق المفتوحة تؤثر ايضا على اسعار الفائدة للسندات التي يبيعها البنك المركزي أو يشتريها من السوق المالي وهذا التأثير بدوره يرتبط بعنصر التوقعات في الاستثمار لهذا النوع من الاوراق المالية[28] .

كما يظهر تواضع فاعلية سياسة عمليات السوق المفتوحة بدرجة أكبر في البلدان النامية التي ما زالت تفتقد الاسواق المالية والنقدية المتطورة ، وما موجود من اسواق مالية ونقدية فيها ما زال متسما بالمحدودية في نشاطه وضيق تداول الاوراق المالية الخاصة بهذه السوق .

الوسيلة الثالثة: تعديل نسبة الاحتياطي النقدي القانوني:

تتأثر قدرة المصارف التجارية في منحها للائتمان بنسبة الاحتياطي النقدي القانوني الذي يقرره البنك المركزي ، ويلزم بها المصارف التجارية باستقطاع جزء من ودائعها كاحتياطيات نقدية تودع لدى البنك المركزي ، لذلك يمكن للبنك المركزي استخدام هذه الوسيلة للتأثير على حجم وكمية الائتمان المصرفي الذي تمنحه المصارف التجارية .

ويكون هذا التأثير بتوسع أو تقييد حجم الائتمان المصرفي وبحسب مقتضيات الوضع الاقتصادي السائد ، إذ يعمد البنك المركزي عادة إلى زيادة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني في اثناء فترات التضخم ، وعلى العكس تماما يعمد البنك المركزي إلى تخفيض هذه النسبة في اثناء الكساد الاقتصادي بهدف تشجيع المصارف التجارية على التوسع في منح الائتمان المصرفي خاصة ، وإن العلاقة عكسية بين توليد الودائع من قبل المصارف التجارية من جهة ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني من جهة اخرى .

أن تغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني بالزيادة أو النقصان يعتبر من الوسائل الكمية الفاعلة في الرقابة على الائتمان المصرفي وتحديد حجمه وخاصة في البلدان النامية، فضلا عن أن هذه السياسة الخاصة بتغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني يمكنها أن تؤثر على حجم السيولة لدى المصارف وتضمن بنفس الوقت حقوق المودعين[29] .

وبهذا فإن البنك المركزي يحاول قدر الإمكان استخدام أدواته الكمية في تحقيق استقرار السيولة لدى المصارف التجارية والتي بدورها ستنعكس على استقرار الاقتصاد المحلي بسبب عدم قدرة هذه المصارف على تحقيق هذا الاستقرار.

ثانيا: الرقابة النوعية:

يقصد بالرقابة النوعية أو الكيفية على اوجه استخدام الائتمان المصرفي وبصرف النظر عن كميته أو حجمه ، إذ إن هذه الرقابة تنصب على الاتجاهات والمسارات التي توزع فيها المصارف التجارية مواردها النقدية بصيغة قروض واستثمارات مصرفية مختلفة[30] .

ويعود سبب الاعتماد على الرقابة النوعية لتلافي العيوب والنواقص التي يمكن أن تنشا عن استخدام ادوات الرقابة الكمية ، لذلك فان فاعلية الرقابة النوعية يمكن أن تعضد وتسند الرقابة الكمية , كما انها توفر الموارد اللازمة لتنشيط أي قطاع اقتصادي بقدر معين يفوق بقية القطاعات الاخرى عن طريق إتباع سياسة تمييزية بأسعار الفائدة من قبل البنك المركزي وللرقابة النوعية وسائل متعددة تشترك جميعها في التأثير على استعمالات الائتمان المصرفي مثل وسيلة اسعار الفائدة التمييزية التي تمثل تحديدا لأسعار الفائدة على القروض بشكل يختلف عن قروض قطاع اقتصادي معين لآخر والهدف من ذلك تقليص حجم القروض الموجهة لبعض القطاعات وخاصة القطاعات غير الانتاجية أو السلعية وبالمقابل تنشيط القطاعات الانتاجية عن طريق القروض المقدمة لها بكلفة اقل من غيرها .

كما يمكن أن يعمد البنك المركزي إلى اشتراط موافقته على القروض التي تقدمها المصارف التجارية لبعض القطاعات والتي يتجاوز مبلغها مقدارا معينا يحدده البنك المركزي ، أو أن يقدر ايضا بعض المجالات التي ينبغي تجنب الاستثمار فيها من قبل المصارف التجارية ، أو تعيين الحد الأقصى لبعض أنواع هذه القروض .كما يقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأعلى لأسعار الفائدة على الودائع التي لا يمكن بموجبها للمصارف التجارية تجاوزه ، ويكون مثل هذا الإجراء مرتبطا بطبيعة الوضع الاقتصادي السائد فيما إذا كان يعاني من الكساد أو التضخم ، لهذا فإن استخدام البنك المركزي لوسائل الرقابة الكمية والنوعية تكون متمثلة في التقييد أو التوسع في حجم الائتمان المصرفي ووجهته الموجه إليها وبما يتناسب وتحسين الوضع الاقتصادي ورفع معدلات نمو الناتج القومي للبلد .

المحور الثالث
الإطار التطبيقي للدراسة
عرض وتحليل مؤشرات السيولة

سيتم في هذا المحور عرض وتحليل لأهم المؤشرات المستخدمة في قياس السيولة في المصرفين عينة البحث المذكورة في الجدول (1) وكما يأتي:-

الجدول (1)
المصارف التجارية عيّنة البحث

ت	المصرف التجاري	تأريخ التأسيس	عدد الفروع داخل العراق	عدد العاملين
1	الاقتصاد للاستثمار والتمويل	1999	48	1127
2	الاهلي العراقي	1995	6	761

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية للمدة 2010– 2012

أولا. نسبة الرصيد النقدي

يُظهر الجدول (2) أنّ هذه النسبة ارتفعت ارتفاعاً بسيطاً في مصرفين، هما مصرف الاستثمار والتمويل والمصرف الاهلي العراقي، اذ ارتفعت من (43.84%) عام 2010 إلى (45.25%) عام 2012 في مصرف الاستثمار والتمويل ، ومن (41.78%) عام 2010 إلى (51.43%) عام 2012 في المصرف الاهلي العراقي .

وهذه النتائج تشير إلى إنّ المصرفين ، الاستثمار والتمويل والمصرف الاهلي العراقي تمتعا بقدرة نسبية على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة في ذمتيهما والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة.

الجدول (2)
نسبة الرصيد النقدي لعينة المصارف العراقيه (٪)

المصرف / السنة	الاستثمار والتمويل	الاهلي العراقي
2010	43.84	41.78
2011	43.97	43.59
2012	45.25	51.43

المصدر: البنك المركزي العراقي،النشرات السنوية ،2010–2012

ثانيا: نسبة الاحتياطي القانوني:

نظراً لعدم توفر بيانات مستقلة عن الأرصدة النقدية المودعة من قبل المصارف التجارية لدى البنك المركزي كنسبة من ودائعها، بل كانت مضافة إلى الأرصدة النقدية التي تحتفظ بها هذه المصارف التجارية، فقد تمّ أخذ الرصيدين معاً لقياس نسبة الاحتياطي القانوني. وقد أظهرت نتائج الجدول (3) إن النسبة انخفضت في مصرف الاستثمار والتمويل من (32.08%) عام 2010 إلى (27.31%) عام 2012، وفي المصرف الأهلي العراقي من (30.62%) إلى (17.96%) لذات المدة الزمنية.

الجدول (3)
نسبة الاحتياطي القانوني لعينة المصارف العراقيه(٪)

المصرف / السنة	الاستثمار والتمويل	الاهلي العراقي
2010	32.08	30.62
2011	22.65	27.18
2012	27.31	17.96

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية، 2010–2012

ثالثا: نسبة السيولة القانونية:

يبين الجدول (4) أنّ هذه النسبة حققت إرتفاعاً بسيطاً ، إذ ارتفعت في مصرف الاستثمار والتمويل من (107.84%) عام 2010 إلى (109.61%) عام 2012، وفي مصرف الاهلي العراقي من (115.69%) إلى (116.74%) لذات المدة، وهذا يعني أنّ سياسة المصارف فيما يتعلق بهدف السيولة والإقراض والربحية تختلف باختلاف طبيعة عمل هذه المصارف، وحجم رأسمالها الممتلك،

وعدد فروعها وأماكن تواجدها، ومدى مهارة وكفاءة أجهزتها الإداريـــة، وتقـــديراتها لمســـتوى سيولتها المصرفية.

الجدول (4)
نسبة السيولة القانونية لعينة المصارف التجارية العراقيه (٪)

المصرف / السنة	الاستثمار والتمويل	الاهلي العراقي
2010	107.84	115.69
2011	108.62	116.31
2012	109.61	116.74

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية، 2010–2012

رابعا: نسبة التوظيف:

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة المصرف على استخدام الودائع المختلفة لتلبية طلبات الزبائن من القروض والسلف. ويظهر الجدول (5) أنّ هذه النسبة تناقصت بشكل طفيـــف فـــي كـــل مـــن المصارف: الاستثمار والتمويل والأهلي العراقي ، من (42.32%)، (49.27%)، عام 2010 إلى (40.92%)، (48.13%)، عام 2012 على التوالي، وهذا يفسر أنّ هذين المصرفين يؤكدان على قدرتهما في مواجهة السحوبات اليومية والطارئة من الودائع.

وهذا يعني أنّ هذه المصارف اعتمدت سياسة زيادة القروض والسلف الممنوحة مـــن الودائـــع وما في حكمها التي بحوزتها، مما عزّز من إمكانيتها على تحقيق هدف الربحيـــة، إذ أنّ ارتفـــاع نسبة التوظيف سيكون تأثيرها إيجابياً على أرباحها، إلاّ أنّه في ذات الوقت تُعدّ إنذاراً لإدارات هذه المصارف على أخذ الحيطة والتروّي عند منح أيّة قروض، إضافة إلى ذلك، فـــإنّ هـــذه السياســـة ستؤثر في سيولة المصارف سلبياً، ومن ثمّ في قدرتها على مواجهة السحوبات اليومية والطارئـــة من الودائع.

الجدول (5)
نسبة التوظيف لعينة المصارف التجارية العراقيه (٪)

المصرف / السنة	الاستثمار والتمويل	الاهلي العراقي
2010	42.32	49.27
2011	41.44	50.91
2012	40.92	48.13

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية ،2010–2012

الاستنتاجات والتوصيات:

أولا: الاستنتاجات.

1. إن آليات البنك المركزي في المحافظة على استقرار السيولة يشكل أهمية كبيرة في الكشف عن نقاط الضعف والقوة في المصارف من خلال التحري عن الأسباب والمعوقات التي تتعرض لها هذه المصارف سواء في القدرة الإيفائية اليومية أو الموازنة بين الموجودات والمطلوبات ومدى قدرتها على إعادة توزيعها واستخدامها بما يتناسب مع موجوداتها وحجم السيولة لديها.
2. أظهرت الدراسة أنّ نسبة الرصيد النقدي ارتفعت في مصرفي الاستثمار والتمويل والمصرف الأهلي العراقي ،وقد انعكس هذا على حجم السيولة ومن ثم فان المصرفين عينة البحث سيكونان قادرين على مواجهة الالتزامات المالية في موعدها المحدد ومن ثم احداث النمو اللازم للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية.
3. بيّنت النتائج أنّ الإحتياطيات القانونية قد انخفضت في المصرفين عينة الدراسة وهذا يعني امكانية التحكم بالاحتياطيات الاولية والثانوية وقدرة المصرفين على مواجهة الازمات المالية.
4. أوضحت النتائج أنّ نسبة السيولة القانونية ارتفعت في كلا المصرفين وهذا يعني أن السياسة المصرفية تختلف باختلاف طبيعة عملهما والمتعلقة بهدف السيولة والإقراض والربحية .
5. أوضحت النتائج أنّ نسبة التوظيف قد انخفضت في كلا المصرفين وهذا يعني اعتمادهما على زيادة القروض والسلف الممنوحة من الودائع مما أثر إيجابا على الأرباح في كلا المصرفين.

ثانياً: التوصيات:

1. ضرورة إعتماد المصارف العراقية الحكومية والتجارية استراتيجية قابلة للتجديد والابتكار من خلال الاهتمام بالبحث والتطوير ودراسات حول الجدوى الاقتصادية لتقويم الاداء وفقاً لمواصفات الخدمة المصرفية العالمية.
2. لابد من اهتمام إدارتي المصرف الاهلي العراقي والتمويل والاستثمار في زيادة النقد في الصندوق والبنك المركزي بمختلف الأرصدة السائلة وشبه السائلة بمقدار يزيد عن حجم الودائع وما في حكمها مع الالتزام بنسبة الاحتياطي القانوني الذي يحدده البنك المركزي ،فضلا عن زيادة الأقراض والسلف وتوجيه رؤوس الاموال نحو الاستثمارات للحصول على عوائد.
3. على إدارتي المصرفين عينة الدراسة الاهتمام بالسياستين النقدية والمالية من خلال تعزيز القدرة الايفائية اليومية في وقت الازمات وذلك بإدخال الادارة المصرفية بدورات تطويرية لتجنب المخاطر من خلال تطبيق جميع الشروط والمعايير الدولية لتلافي المخاطر الداخلية من حيث التمويل والائتمان النقدي وحجم القروض والسلف.
4. ضرورة اعتماد المصارف على دراسات شاملة تضم البيئة التي تعمل فيها والظروف والمتغيرات الدولية التي تحيط بها.
5. ضرورة اهتمام ادارتي المصرفين عينة الدراسة بالتطورات المصرفية الحديثة لا سيما الوسائل الإلكترونية في الإيداع والاقتراض والائتمان ومنح السلف والاستثمارات مع توفير وسائل إعلان مبرمجة على وفق استراتيجيات المصارف الدولية لجذب المودعين.

الهوامش والمصادر

1. فرحان، د.خالد احمد، د.رائد عبد الخالق،مدخل الى الاسواق المالية ،دار الايام للنشر والتوزيع ،الاردن ،عمان ،2013.
2. أبو حمد ، د. رضا صاحب، إدارة المصارف، مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2002
3. يونس ، د.وداد ،تخطيط ورقابة الائتمان المصرفي في العراق ،مطبعة دار السلام ،بغداد،1982.
4. الشماع ، د. خليل محمد حسن، إدارة المصارف، الطبعة الثانية، مطبعة الزهراء، بغداد، 1995.
5. خليل ، د.سامي، النقود والبنوك، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1982.
6. الحسيني ، د. فلاح حسن ، د. مؤيد عبد الرحمن الدوري،الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك ،دار وائل للنشر والتوزيع،عمان. 2000
7. الحسيني ، د.فلاح حسن ، المصدر نفسه.
8. جميل، د. هيل عجمي ، أثر الإحتياطي النقدي الإلزامي على التسهيلات الإئتمانية للبنوك التجارية الأردنية للفترة 1980–2001، مركز الأردن للدراسات، عمان، 2003.
9. الشمري ، صادق راشد ،ادارة المصارف ،الواقع والتطبيقات العملية بغداد
10. أبو احمد ، د. رضا صاحب ، إدارة المصارف، ادارة البنوك ،مدخل اتخاذ القرارات ،الطبعة الثانية ، المكتب العربي الحديث ،الاسكندرية 2003
11. العلاق ، د. بشير عباس ، ادارة المصارف – مدخل وظيفي، الاردن1999.
12. الشافعي، محمد زكي، مقدمة في النقود والبنوك دار النهضة العربية، عمان، 2010.
13. عطوان ، مروان ،الأسواق النقدية والمالية – البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال- ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2010.
14. لفته ، د.عبد السلام ،خصوصيات العمل المصرفي ،دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية– الطبعه الثانية–2012.
15. أرشيد ، د.عبد المعطي رضا ، محفوظ أحمد جودة، إدارة الإئتمان، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
16. أبو حمد، د. رضا صاحب ، إدارة المصارف، النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

17. الشماع ، د. خليل محمد حسن ،ادوات وتقنيات مصرفية،دار غريب ،للطباعة والنشر القاهرة، 1975.
18. أبو حمد ، د. رضا صاحب ، إدارة المصارف، اقتصاديات النقود والبنوك.دار الثقافة العربية للطباعة ،2009.
19. جميل ، د. هيل عجمي ،ادارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات،مركز دلتا للطباعة،القاهرة ، 2009.
20. الحسيني ، د. فلاح حسن ، د. مؤيد عبد الرحمن الدوري، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعة ،2008.
21. يونس ، د. محمود ، وآخرون، إقتصاديات النقود والمصارف والتجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مطابع الأوفسيت، بيروت،2000.
22. الشمري ، د. ناظم محمد نوري، النقود والبنوك، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1989.
23. اللوزي ، د. سليمان احمد، د. مهدي حسن زويلن ،أ. مدحت ابراهيم الطراونة ، عمان ، 1997.
24. الشمري ، د. ناظم محمد نوري ، الاقتصاد النقدي ،قواعد وأنظمة ونظريات وسياسات،دار الفكر ،الجزائر،2003.
25. لفته ، د.عبد السلام ،مبادئ النقود ، دار الكتب للطباعة والنشر،جامعة الموصل ،2012.
26. القريشي ، د. محمد صالح ، د. ناظم محمد نوري الشمري، مبادئ علم الاقتصاد، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل،2007.
27. هندي ، د.منير إبراهيم ، إدارة البنوك مدخل إتخاذ القرارات، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية،1998.
28. صالح محمد، ر محمد، بحث (السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي)، البنك المركزي العراقي، 2008.
29. غيلان ،بدر ،السوق النقدية والمالية في العراق،دار الكتب الوثائق ،2009.
30. فهد ،نصر حمود ،اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية،ط1،دار الصفا للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن ،2008.
31. البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية للمدة 2010 – 2012.